وزارة العمل

الخطة الإستراتيجية لقطاع العمل

وترسيخ أسس العمل اللائق في فلسطين

2016-2014

إعداد

وحدة السياسات والمشاريع

تشرين أول 2013

المحتويات

تسلسل	الموضوع	الصفحة
1	المقدمة والمنهجية	3
2	الرؤية	5
3	الاهداف الاستراتيجية والمؤشرات	6
4	السياسات القطاعية والتدخلات	11
5	الأدوار والمسؤوليات المؤسسية	21
6	الملحق (1): نموذج ملخص السياسات	22
7	الملحق (2): نموذج توزيع المسؤوليات	47

المقدمة والمنهجية:

يعتبر الحجم الكبير الذي يشكله الأفراد في قطاع العمل من مشتغلين ومتعطلين (نحو 26% من جميع السكان الفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب مسح القوى العاملة للربع الثاني – 2013) والدور الذي يلعبه قطاع العمل في التنمية المحلية من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية سبباً وجيهاً لأصحاب القرار في الاهتمام به بشكل متزايد، سيما أن تطوير هذا القطاع من الناحيتين القانونية والخدماتية يساعد في الوصول الى العمل اللائق، وتخفيض نسب البطالة ومعدلات الفقر المرتفعة سيما بين فئتي الاناث والشباب، وتحسين شروط وظروف العمل للعاملين في المنشآت المحلية، خصوصاً أولئك العاملون في أعمال ذات طبيعة خطرة.

وعليه، وانطلاقاً من مبدأ أن المسؤولية عن إدارة قطاع العمل ورعايته باعتبارها مسؤولية مجتمعية عامة وليست حكومية فقط، وأن مسؤولية تنظيم وتطوير هذا القطاع تقع على عاتق جميع الشركاء الاجتماعيين، تم إعداد الاستراتيجية القطاعية لتطوير قطاع العمل في فلسطين في العام 2010، والتي أصبحت تشكل مرجعاً أساسياً في إعداد الخطط الاستراتيجية القطاعية لقطاع العمل اللاحقة. وقد قامت وزارة العمل بقيادة فريق عمل إعداد الخطط الاستراتيجية القطاعية لقطاع العمل بصفة أن دورها رئيسي في رسم السياسات والإشراف على تطبيق القوانين المتعلقة بقطاع العمل، بالإضافة إلى دورها في تقديم الخدمات لذوي العلاقة من خلال كوادر الإدارات العامة المختلفة، والتي منها الإدارات العامة للتشغيل والتعاون والتدريب المهني، التي تسعى الوزارة إلى تحويلها إلى هيئات شبه مستقلة، كما ورد فيالإستراتيجية القطاعية لتطوير قطاع العمل في فلسطين في العام 2010، إضافة إلى إدارات العمل الرئيسية الأخرى المتمثلة بالإدارة العامة للتفتيش وحماية العمل والادارة العامة لعلاقات العمل.

وقد أخذت هذه الاستراتيجية (اثناء إعدادها) بعين الاعتبار كل من الآلية والمبادئ التوجيهية للمراجعات القطاعية وتطويرها التي أعدتها وزارة التخطيط والتنمية الإدارية لكافة القطاعات بهدف تحقيق التناغم والتنسيق وتفادي التضارب والتداخل بين استراتيجيات القطاعات المختلفة، كما اعتمد في اعداده بشكل كبير على مخرجات مراجعة استراتيجية قطاع العمل 2011–2013، التي شكلت الدروس المستفادة والتوصيات الواردة فيها مرجعية أساسية له.

وروعي عند إعداد هذه الاستراتيجية العمل على تطوير أهداف وسياسات التدخل في قطاع العمل، لتمكينه من تقديم خدمات أفضل للفئات المستهدفة، والمساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، وذلك من خلال ما يقدمه من خدمات في المجالات التشغيل، والتدريب المهني، والتفتيش وحماية العمل، والتعاون، وعلاقات العمل، والحوار الثلاثي. كما تسعى وزارة العمل وبالمشاركة مع الأطراف والمؤسسات ذات العلاقة (خلال تطوير هذه الاستراتيجية) إلى مواجهة الإشكالات التي يعاني منها قطاع العمل.

وستتكون استراتيجية قطاع العمل من خمسة فصول، يراعى في ترتيبها التوافق مع ما جاء في "المبادئ التوجيهية للمراجعات القطاعية وتطوير الاستراتيجيات القطاعية"، حيث ستبدأ بموضوع المقدمة والمنهجية، يتلو ذلك رؤية قطاع العمل ومتطلبات تحقيقها، ثم الأهداف الاستراتيجية ومؤشراتها، فالسياسات القطاعية وتدخلاتها، وأخيراً الأدوار والمسؤوليات المؤسسية. وستكون الاستراتيجية الجديدة (بعد اعتمادها بشكل نهائي) المرجع الأساسي الذي سيتم الاعتماد عليه عند وضع خطة التنمية الوطنية 2014–2016، والتي بدورها ستكون احد مكونات الخطة لنفس الفترة.

الرؤية:

تتمثل رؤيا قطاع العمل بالهدف الاعلى الذي يسعى لتحقيقه وهو تخفيض معدلات البطالة وتعزيز العمل اللائق وترسيخ الضمان الاجتماعي، حيث تعتبر هذه الرؤية بمثابة الاطار لمجموعة الاولويات الأساسية التي ستقوم عليها الاستراتيجية. لذلك، وبناءً على ذلك، فان الرؤية المستقبلية تكون على النحو الاتي:

قطاع عمل مستقر ومنظم، وأطراف إنتاج تتشارك معاً في العمل على تخفيض معدلات البطالة والفقر وتعزيز العمل اللائق وترسيخ الضمان الاجتماعي

إن مثل هذه الرؤية يمكنها تحقيق رسالة قطاع العمل والتي تكمن في المساهمة في بناء الدولة الفلسطينية من خلال توفير العمل اللائق للجميع رجالاً ونساء، ودعم الاقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية الشاملة في ظل الأمان والحرية وتكافؤ الفُرص والإنتاجية. ولكي نسير في اتجاه تحقيق هذه الرؤية بالشكل الصحيح، لا بد من توفر البيئة الملائمة والتي تتضمن:

1. بناء قدرات الموارد البشرية في مجال عملها في قطاع العمل للقيام بمهامها بكفاءة وفعالية.
2. مراجعة واستكمال الاطار القانوني المنظم لعمل القطاعات الفرعية المختلفة في قطاع العمل.
3. توفير الدعم المالي الكافي لتنفيذ البرامج والمشاريع المختلفة سواءً من الموازنة العامة أو من المؤسسات المانحة.
4. زيادة الاهتمام بموضوع الإرشاد والتوجيه في القطاعات الفرعية المختلفة لأهميته في تحسين جودة العمل كماً وكيفاً.
5. رفع مستوى الوعي بأحكام القانون وتعزيز مفهوم الحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين.
6. زيادة الاهتمام في إعداد التقارير والدراسات العلمية لقطاع العمل والاعتماد عليها كأحد العناصر الرئيسية في رسم السياسات وبناء الخطط المختلفة.
7. استمرار التشبيك مع المؤسسات ذات العلاقة المحلية والاجنبية.

الاهداف الاستراتيجية والمؤشرات:

بعد مراجعة الخطة الاستراتيجية لقطاع العمل 2011–2013، حيث تبين وجود بعض القصور في تنفيذ الأهداف، خاصة من النواحي التشريعية والتشغيلية، حيث لم تظهر الى الوجود هيئات التشغيل والتعاون والتدريب المهني، ولم تقر القوانين واللوائح الخاصة بالتعاون وعلاقات العمل والتدريب المهني، كما ما زالت معدلات البطالة مرتفعة لا سيما بين الفئات الشبابية وفئة الاناث خاصة حملة المؤهلات منهن، إضافة الى الانخفاض الكبير في نسبة مشاركة الاناث في القوى العاملة.

عليه، لقد تم طرح ستة أهداف استراتيجية ذات ارتباط بتحقيق رؤية قطاع العمل وتدعم دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعمل عليها خلال الخطة الاستراتيجية القطاعية 2014–2016، وهي:

1. خفض معدلات البطالة وتعزيز فرص التشغيل اللائق لكلا الجنسين في إطار تنمية بشرية مستدامة.
2. تدريب مهني منظم وفعال يرفد سوق العمل بما يحتاجه من العمالة الماهرة وشبه الماهرة من كلا الجنسين.
3. تعاونيات منظمة وتحقق عائد ذا تأثير فعال على النمو الاقتصادي والاجتماعي.
4. منشآت قطاع العمل ملتزمة بالقوانين واللوائح التنفيذية والقرارات ذات الصلة وصولاً الى العمل اللائق لجميع العاملين فيها.
5. علاقات عمل مستقرة وحوار اجتماعي راسخ وديمقراطية نقابية يحميها ويكفلها القانون في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
6. الوصول الى نظام ضمان اجتماعي شامل وعصري في دولة فلسطين.

الهدف الاستراتيجي الأول: خفض معدلات البطالة وتعزيز فرص التشغيل اللائق لكلا الجنسين في إطار تنمية بشرية مستدامة.

ما زال قطاع العمل يعاني انخفاض مشاركة الاناث في القوى العاملة، حيث بلغت نسبة المشاركة في منتصف العام 2013 نحو 16.6% من اجمالي الاناث اللواتي في سن العمل، كما يعاني قطاع العمل من ارتفاع نسب البطالة بين القوى العاملة فيه والتي بلغت في العام 2012 نحو 23% حسب التقرير السنوي لمسح القوى العاملة 2012، وقد لوحظ من خلال التقرير المذكور ارتفاع نسب البطالة بشكل واضح بين فئة الشباب وفئة الاناث المؤهلات علمياً اللواتي وصلت نسبتهن نحو 90% من اجمالي الاناث العاطلات عن العمل. وللحد من الظواهر المذكورة، لا بد من تدخلات ذات دلالة للاعبين الرئيسيين في قطاع التشغيل من حيث رسم الاستراتيجيات وسياسات التدخل وإعداد وتنفيذ البرامج والمشاريع المختلفة الهادفة إلى زيادة فرص العمل للداخلين الجدد الى سوق العمل أو المتعطلين الذين سبق أو لم يسبق لهم العمل. كما يجب العمل على أن تكون فرص العمل المتوفرة مناسبة بحيث تتضمن المساواة وعدم التمييز بين الجنسين وتضمن للعامل/ة الحرية والكرامة الانسانية والأجر الكافي والعادل لتأمين حياة كريمة للعامل وأسرته، مع التركيز على الفئات الشبابية من كلا الجنسين.

مؤشرات الانجاز:

1. معدلات الفقر والفقر المدقع وعدد الفقراء من كلا الجنسين.
2. نسبة البطالة حسب الجنس والفئات العمرية.
3. نسبة المشاركة في القوى العاملة حسب الجنس.

الهدف الاستراتيجي الثاني: تدريب مهني منظم وفعال في رفد سوق العمل بما يحتاجه من العمالة الماهرة وشبه الماهرة من كلا الجنسين

بالرغم من أهمية التدريب المهني في توفير الايدي العاملة المدربة (ماهرة أو شبه ماهرة) لسوق العمل عموماً، الا أن التدريب المهني في فلسطين ما زال يعاني من عديد المشاكل التي تبطئ من نموه، منها: عدم اكتمال اقرار القوانين والتشريعات المنظمة لعمله، وعدم توفر الدعم المالي الكافي للنهوض بمنشآته كماً وكيفاً، ونوعية الدورات المتوفرة في مراكز التدريب، ناهيك عن نظرة المجتمع الى التدريب المهني أقل بكثير من نظرتهم الى التعليم الاكاديمي، سيما أن هناك ضعف في الحملات التوعية الموجهة للمواطنين حول أهمية التدريب المهني في زيادة فرص العمل في سوقي العمل الداخلية والخارجية. من أجل ذلك، تعمل وزارة العمل (باعتبارها الطرف الرئيسي الذي يقود هذا القطاع) مع الشركاء الآخرين على زيادة الاهتمام بالتعليم والتدريب المهني باعتباره وسيلة يمكن الاعتماد عليها في تحسين إنتاجية العاملين والحد من البطالة، وذلك من خلال العمل على توفير البيئة القانونية المنظمة للتعليم والتدريب المهني من ناحية، وتحفيز القطاع الخاص على المشاركة الفعالة في انجاح هذا النظام من ناحية أخرى، إضافة الى توفير الدعم المالي الكافي للنهوض بهذا النظام بعناصره المختلفة، سواءً من حيث الانتشار الجغرافي لمراكز التدريب أو من حيث كم ونوع الدورات المقدمة للمتدربين من كلا الجنسين.

ولتوحيد الجهود بين الوزارات المعنية في هذا المجال، تم التوافق بين وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم العالي على انشاء مؤسسة للتدريب التقني والمهني في فلسطين، حيث تم رفع مذكرة تفسيرية بهذا الخصوص الى مجلس الوزراء لاتخاذ الاجراءات المطلوبة.

مؤشرات الانجاز

1. عدد الملتحقين وخريجي الدورات التدريبية حسب الجنس.
2. نسبة المشتغلين من اجمالي خريجي دورات التدريب المهني حسب الجنس.

الهدف الاستراتيجي الثالث: تعاونيات منظمة وتحقق عائد ذا تأثير فعال على النمو الاقتصادي والاجتماعي

ما زال قطاع التعاون في فلسطين يعاني من العديد من المشاكلات التي تحد من قيامه بدوره المرجو له في المساهمة بتطوير القطاع الاقتصادي وزيادة فرص العمل في سوق العمل الفلسطينية. ومن أهم المشكلات التي يعاني منها القطاع التعاوني عدم اكتمال الاطار القانوني المنظم لعمل هذا القطاع، ووجود نقص واضح لمفهوم الوعي التعاوني بين المواطنين، إضافة الى وجود مشاكل مالية للجمعيات التعاونية ومشاكل تسويقية لمنتجاتها.
لذلك، من المهم العمل الجاد والمتواصل للحد من نتائج المشكلات المذكورة، والعمل على تعزيز وتطوير القطاع التعاوني والنهوض بدوره في المجتمع الفلسطيني اقتصادياً واجتماعياً، وخاصة في الريف والمناطق المهددة من الاستيطان والجدار، وذلك انطلاقا من رؤية واضحة تستند إلى استنهاض طاقات شعبنا، وتسخير كامل طاقاته لتعزيز مقومات صموده، وتأمين متطلبات الحياة الكريمة له.

مؤشرات الانجاز

1. نسبة الجمعيات التي حققت عائد من اجمالي الجمعيات حسب النشاط الاقتصادي.
2. عدد الافراد العاملين في الجمعيات التعاونية حسب الجنس والنشاط والاقتصادي.
3. عدد الجمعيات التعاونية التي حكمت أو الغي تسجيلها حسب النشاط الاقتصادي.

الهدف الاستراتيجي الرابع: منشآت قطاع العمل ملتزمة بالقوانين واللوائح التنفيذية والقرارات ذات الصلة وصولاً الى العمل اللائق لجميع العاملين فيها

إن الوصول الى عمل لائق في فلسطين يستدعي توفير بيئة عمل آمنة من مخاطر الصناعات المختلفة ورفع مستوى وسائل الوقاية وتعزيز الرقابة على تطبيق القانون، مما سيؤدي – بلا شك – الى الحد من الإصابات والإمراض المهنية، وحماية حقوق العمال والعاملات من حيث (الإجازات بأنواعها، الاجور، التأمين الصحي، الارشاد والتوجيه، العمل في الأعمال الخطرة، العمل الليلي ... إلخ)، وكذلك تنظيم عمل الأحداث والحد من عمالة الأطفال. ومن هذا المنطلق فأنه يجب العمل على توعية العاملين وأصحاب العمل بمخاطر العمل المختلفة وكيفية تجنبها او الحد من خطورتها، وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم.ومن هنا يجب العمل باستمرار على توسيع مظلة الحماية الاجتماعية من خلال تأكيد أنّ العمال يعملون بشروط عمل آمنة وضمن بيئة عمل صحية تسمح بوقت للراحة وتقدم تعويضا مناسبا في حال فقدان أو انخفاض الدخل وتضمن رعاية صحية مناسبة.

مؤشرات الانجاز

1. عدد المنشآت الملتزمة بقانون العمل واللوائح التنفيذية والنسبة التراكمية للمنشآت الملتزمة من اجمالي المنشآت.
2. عدد اصابات العمل السنوية حسب الجنس والنشاط الاقتصادي.
3. عدد العاملين المستفيدين من خدمات التفتيش حسب الجنس.
4. عدد العمال الأحداث الذين تم تنظيم عملهم حسب الجنس.
5. عدد الأطفال الذين تم إخراجهم من سوق العمل حسب الجنس.

الهدف الاستراتيجي الخامس: علاقات عمل مستقرة وحوار اجتماعي راسخ وديمقراطية نقابية يحميها ويكفلها القانون في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يعتبر الحوار الاجتماعي من اهم الوسائل والآليات التي توصي بها منظمة العمل الدولية الدول الاعضاء لمساعدتها في تحقيق التقدم الاجتماعي الى جانب التقدم الاقتصادي المنشود.ويضمالحوار الاجتماعي كل أشكال التفاوض والتشاور أو حتى مبادلة المعلومات بين ممثلي الحكومات وأرباب العمل والعمال، وفقا لأشكاله مختلفة، حول كافة المسائل ذات المصلحة المشتركة المتعلقة بالسياسة الاقتصادية.

مؤشرات الانجاز

1. عدد الاجتماعات الرئيسية وعدد اجتماعات اللجان الفرعية المتعلقة بالحوار الاجتماعي وتوزيعها حسب المواضيع التي يتم نقاشها.
2. عدد الاتفاقيات الجماعية المنجزة.
3. عدد نزاعات العمل الجماعية والفردية المحلولة.

الهدف الاستراتيجي السادس: الوصول الى نظام ضمان اجتماعي شامل وعصري في دولة فلسطين

ما زالت دولة فلسطين تفتقر الى وجود نظام ضمان اجتماعي شامل وفعال يغطي جميع العاملين في منشآت القطاع الرسمي وأسرهم. ومن أجل تسريع بلورة نظام اجتماعي وحماية اجتماعية ، بادر رئيس الوزراء إلى انشاء فريق وطني رباعي للضمان الاجتماعي، يتعاون مع منظمة العمل الدولية على إرساء رؤيا لاستراتيجية الضمان الاجتماعي، وإعداد دراسة اكتوارية لنظام التقاعد، إضافة الى العمل على بناء المؤسسة الثلاثية لإدارة الضمان الاجتماعي. وقد قامت منظمة العمل الدولية بإجراء سلسلة من المشاورات مع الهيئات الثلاثة المكونة للحوار الاجتماعي خلال العامين 2012 و 2013 بهدف الوصول الى توصيات متوازنة تتوافق مع مختلف الاعتبارات الخاصة بالشركاء الاجتماعيين

والتوافق على مبادئ للضمان الاجتماعي معترف بها دولياً وتنسجم مع السياق الوطني. وسيستمر العمل خلال الفترة القادمة من خلال السياسات والتدخلات الواردة أدناه.

مؤشرات الانجاز

1. إعداد واقرار قانون للضمان الاجتماعي عصري.
2. عدد ورش العمل المنفذة بخصوص نظام الضمان الاجتماعي بمشاركة أطراف الحوار الثلاثة.
3. عدد الدراسات المنفذة والمتعلقة بنظام الضمان الاجتماعي.

السياسات القطاعية والتدخلات

السياسات القطاعية هي عبارة عن خطوط إرشادية تحدد الاتجاهات المتبناة للوصول الى الاهداف الاستراتيجية التي تم تبنيها في البند السابق، ويتم العمل على تحقيق هذه الأهداف من خلال تنفيذ حزمة من البرامج والمشاريع والخطط التنفيذية الكفيلة بتحقيقها.

وفيما يلي الاهداف الاستراتيجية والسياسات القطاعية والتدخلات التي سيتم العمل عليها لتحقيق هذه الأهداف:

الهدف الاستراتيجي الأول: خفض معدلات البطالة وتعزيز فرص التشغيل اللائق لكلا الجنسين في إطار تنمية بشرية مستدامة

لتحقيق هذا الهدف، تم تبني السياسات التالية:

السياسة الأولى: تطوير وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل بمشاركة الأطراف ذات العلاقة.

تم الاعلان عن انطلاق الاستراتيجية الوطنية للتشغيل خلال العام 2011، والتي تشمل الوضع الاقتصادي وحالة التشغيل في فلسطين، والتحديات الرئيسة التي تقف أمامه وخاصة مشكلة البطالة، والإطار الحالي للسياسات الوطنية بما فيها استراتيجية التدريب المهني والتعليم التقني، والأساس المنطقي لسياسة التشغيل وأهدافها، والسياسات الاقتصادية لتوسيع نطاق التشغيل، ومؤسسات وسياسات وبرامج سوق العمل، وظروف وحقوق العمل، والحوار الاجتماعي، والأدوات والمسؤوليات وترتيبات تنفيذ الاستراتيجية، مع عدم اغفال بعدي النوع الاجتماعي وذوي الاحتياجات الخاصة خلال تنفيذ الاستراتيجية. علماً بأن هذه الاستراتيجية تم الاعلان عن انطلاقها خلال العام 2011. وفيما يلي أهم التدخلات ضمن هذه الاستراتيجية:

1. العمل على خفض نسبة البطالة بمعدل 2-3 سنوياً من خلال متابعة فرص العمل المتاحة للجنسين.
2. تفعيل اتفاقية الحد الأدنى من الأجور ومتابعة تطبيقها والعمل على عدم التمييز في الأجور بين الجنسين.
3. متابعة اعداد وتنفيذ المشاريع ذات العلاقة مع الاخذ بعين الاعتبار العدالة بين الجنسين عند اختيار الافراد المستفيدين من البرامج والمشاريع التي يتم تنفيذها.
4. زيادة الاهتمام بالتوجيه والارشاد المهني للباحثين عن عمل والطلبة لمساعدتهم على اختيار مهنهم المستقبلية المناسبة، مع رفع عدد الحصص الارشادية الى نحو 120 حصة سنوياً.
5. تصميم وتنفيذ حملة اعلامية للتعريف بمكاتب التشغيل والخدمات المقدمة من خلالها، والعمل على أن تصل الى جميع الفئات المستهدفة من كلا الجنسين.

6. تطوير آليات العمل بالمشاركة مع صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية للعمال باعتباره الأداة الفعالة لتطبيق استراتيجية التشغيل في فلسطين.
7. استمرار وتطوير التعاون مع المؤسسات الخاصة والأهلية العاملة في مجال التشغيل والاقراض والتدريب، وتشكيل جسم تنسيقي من الأطراف ذات العلاقة يحدد أولويات العمل واتجاهاته.
8. تعزيز الجهود من أجل ابرام اتفاقيات ثنائية مع الدول المضيفة لتشغيل الايدي العاملة الفلسطينية ، والعمل على تنظيم العمالة الفلسطينية في الخارج قانونياً.
9. التعاون مع صندوق التشغيل في تطوير وتنفيذ سياسات واضحة للريادة وتطوير الأعمال تساهم في التشغيل الذاتي للأفراد من كلا الجنسين.

السياسة الثانية: استمرار العمل على انشاء الهيئة العامة للتشغيل

تم اقتراح انشاء هيئة عامة للتشغيل ضمن الخطة الاستراتيجية السابقة، ولم يتم تنفيذ هذا المشروع لعدم توفر التغطية المالية اللازمة له. عليه، تم ترحيل هذا البند الى الخطة الاستراتيجية 2014–2016. وتجدر الإشارة هنا إلى مذكرة تفاهم تم توقيعها بين وزارة العمل والوكالة الالمانية للتشغيل، تتعهد بموجبها الوكالة الألمانية للتشغيل في المساعدة الفنية في إنشاء الهيئة الفلسطينية العامة للتشغيل. كما أبدت منظمة العمل الدولية استعداداً للمساهمة في بلورة هذه الهيئة إلى كيان على أرض الواقع. وسيتم خلال هذه الخطة العمل على انشاء هذه الهيئة من خلال:

1. العمل على تجنيد مصادر التمويل لها باعتبارها الجهة الرسمية الوحيدة المسؤولة عن قطاع التشغيل على المستوى الوطني.
2. العمل على اعداد الأنظمة والقوانين التي تحكم عمل هذه الهيئة عند انشاءها.
3. العمل على المشاركة الفاعلة للشركاء الاجتماعيين والاطراف ذات العلاقة في جميع الاجتماعات وورش العمل المتعلقة بإنشاء هذه الهيئة بمختلف مراحل العمل.

السياسة الثالثة: توفير الدعم وحشد التمويل للصندوق الوطني للتشغيل لزيادة كفاءته وتفعيل أداءه

تم انشاء الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية بموجب المرسوم الرئاسي رقم (9) لسنة 2003، وهو يتمتع بالشخصية الاعتبارية، وله ذمة مالية مستقلة، وقد واكبت مسيرة الصندوق عقبات كثيرة منذ تأسيسه، وهناك توجها لدى الوزارة والشركاء الاجتماعيين لجعل هذا الصندوق ذراعا ماليا لكافة عمليات التشغيل والبرامج والمشاريع

ذات العلاقة بالهيئة العامة للتشغيل المزمع إنشاؤها وبالإستراتيجيات الخاصة بالتشغيل، حيث يقوم الصندوق بتنفيذ مجموعة من البرامج تسهم الى حد ما بتخفيض نسبة البطالة وتسهم في التنمية المستدامة، هي:

1. دعم التشغيل الذاتي لخريجي مراكز التدريب المهني في عدد من التخصصات لكلا الجنسين.
2. تمكين وتأهيل خريجي الجامعات والمعاهد العليا ومراكز التدريب المهني المتعطلين، من أجل تحسين فرصهم في الانخراط في سوق العمل وبالتعاون مع كافة الشركاء والجهات المعنية في ذلك.
3. الإهتمام بتطوير الريادة وإنشاء مشاريع التشغيل الذاتي وتشغيل أخرين من خلال توفير قروض مناسبة للباحثين عن عمل بهدف إقامة مشاريعهم الخاصة من خلال الصندوق مباشرة أو بالتعاون مع مؤسسات الإقراض والشركاء المعنيين في ذلك.
4. الإهتمام بتطوير ودعم المشاريع القائمة سواء كانت موجهة التعاونيات، أو لشركات الأعمال بهدف التشغيل وإستيعاب أيدي عاملة جديدة فيها.
5. الاستمرار في تنفيذ برامج التمكين للباحثين عن عمل بهدف تكوين وتعزيز الخبرة لديهم من أجل زيادة فرص إدماجهم في سوقي العمل المحلية والخارجية.
6. المساهمة في تمكين وتدريب الكوادر النقابية من كلا الجنسين بهدف تحويلهم الى مدربين لتدريب العمال وارشادهم حول التعامل السليم مع بيئة العمل، خاصة في الأعمال الخطرة.
7. الاستمرار في برنامج التمكين والتأهيل الاقتصادي وتطوير مهارات أفراد الأسر (وخاصة النساء) المحاذية للجدار بالتعاون مع وزارة الزراعة ومؤسسات الإقراض.
8. تمكين ذوي الاعاقة ومساعدتهم في اقامة مشاريع اقتصادية خاصة بهم.

السياسة الرابعة: تفعيل دور قاعدة بيانات نظام معلومات سوق العمل في تنمية التشغيل

تم انجاز عملية تحديث نظام معلومات سوق العمل كما خطط لها في الخطة الاستراتيجية السابقة، الا ان هذه العملية يجب ان تبقى مستمرة ومتواصلة وفقاً للمستجدات على ارض الواقع والمتطلبات التي يحتاجها مستخدمو بيانات النظام من داخل الوزارة وخارجها. وتجدر الإشارة إلى أن عملية تحديث هذا النظام جرت بدعم ومشاركة من الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GIZ). ولأهمية قاعدة بيانات النظام في مساهمتها بعمليات التخطيط المبنية على التقارير والدراسات العلمية، والتي بدورها تعتمد على بيانات السجلات الموجودة فيه، لا بد من التفعيل والتطوير المستمر لهذا النظام من خلال التدخلات التالية:

1. استمرار العمل على تحديث النظام حيثما لزم ذلك.
2. زيادة وتيرة زيارة المنشآت وتسجيل أو تحديث بياناتها وبيانات جميع العاملين من كلا الجنسين فيها على النظام.

3. تسجيل العمال داخل الخط الأخضر بموجب تصاريح واستخراج تقارير احصائية بخصوصهم.
4. استخدام بيانات النظام في متابعة الحقوق الاجتماعية للعاملين من كلا الجنسين مع الجانب الاسرائيلي.
5. متابعة اعلانات الوظائف في وسائل الإعلام وتسجيلها على النظام.
6. اجراء عمليات الموائمة بين العرض والطلب بهدف تشغيل أقصى عدد ممكن من العاطلين المسجلين على النظام.
7. توفير معلومات احصائية حول بيانات النظام لطالبيها سواءً من قبل الوحدات الادارية داخل الوزارة أو من قبل المؤسسات الخارجية المهتمة بالحصول عليها.

السياسة الخامسة: الاستمرار في تحديث وتطوير وتقديم خدمات التشغيل

تنتشر مكاتب التشغيل في جميع محافظات الوطن، حيث يقوم موظفوها بمهام خدمات التشغيل المختلفة حسب الامكانيات المتوفرة. وقد تم تحديث سبعة مكاتب خلال الخطة الاستراتيجية السابقة. ولتحسين خدمات التشغيل خلال الخطة الاستراتيجية (2014 – 2016)، سيتم العمل على تنفيذ النشاطات التالية:

1. العمل على تحديث مكاتب التشغيل التي لم تحدث ضمن الخطة السابقة، واستحداث مكاتب فرعية حيثما اقتضت الضرورة ذلك.
2. تطوير مهارات موظفات وموظفي التشغيل من خلال اشراكهم في دورات وورش عمل ذات علاقة بطبيعة عملهم وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة بالوزارة.
3. العمل على تعيين موظفين/ موظفات جدد لسد جزء من النقص الحاصل في عدد الموظفين.
4. تحديث الأجهزة الموجودة في المكاتب حسب الحاجة وما هو متوفر لدى الوزارة.

الهدف الاستراتيجي الثاني: تدريب مهني منظم وفعال في رفد سوق العمل بما يحتاجه من العمالة الماهرة وشبه الماهرة من كلا الجنسين

لتحقيق هذا الهدف، تم تبني السياسات التالية:

السياسة الأولى: الاستمرار في تقديم خدمات التدريب المهني والتوسع بها افقيا وعمودياً وبالتعاون مع الأطراف الداخلية والخارجية

التدريب المهني كأحد مكونات قطاع العمل، يسعى الى إكساب الأفراد من كلا الجنسين المعارف والمهارات التي يتطلبها تخصصه المهني وفق الأسس والمعايير المقبولة في سوق العمل وبما يحقق له حداً من المرونة المطلوبة في

سوق العمل دائم التغير. وبالتالي يقوم بتزويد المجتمع بالقوى العاملة الماهرة المدربة والفنيين والتقنيين المؤهلين القادرين على المساهمة في تطوير وصيانة البنى التحتية، وقطاعات الصناعة والزراعة والخدمات. ولكي يستطيع التدريب المهني الاستمرار في تقديم خدمات التدريب المهني خلال هذه الخطة بما يتلاءم ومتطلبات سوق العمل، فإن خلق نظام تعليم وتدريب مهني فلسطيني كفؤاً وفعالاً ومرناً ومرتبطاً باحتياجات سوق العمل، ومتاحاً أمام جميع الفئات، بما يحقق العدالة، وقادراً على الاستمرار بقدراته الذاتية، ويكون قادراً كذلك على الوفاء بالتزاماته العامة تجاه المجتمع الفلسطيني، يتطلب إعداد وتنفيذ مجموعة من البرامج التطويرية للنهوض بهذا القطاع وبالمشاركة والتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة سواءً كانت وطنية أو دولية. ومن التدخلات المباشرة في اتجاه تحقيق هذه السياسة ما يلي:

1. العمل على عقد اتفاقيات مع الجهات المانحة لوفير تغطية مالية لانشاء مراكز تدريب نوعية جديدة في عدد من المحافظات، أو تحديث المراكز القائمة.
2. زيادة الملتحقين في برامج التدريب المهني بنسبة 15% سنوياً،
3. العمل المستمر على متابعة وتوفير المواد الخام والمستلزمات المتعلقة بدورات التدريب المهني.
4. الاستمرار في تقديم خدمات الارشاد المهني للمتدربين أو طالبي التدريب من كلا الجنسين.
5. متابعة خريجي وخريجات الدورات التدريبية وعلاقتهم بسوق العمل ورفع نسبة التشغيل بينهم بحدود 5% سنوياً.
6. اصدار تقارير احصائية سنوية حول الدورات التدريبية والخريجين وعلاقتهم بسوق العمل تأخذ بعين الاعتبار نوع الدورة، والنوع الاجتماعي.
7. تمكين المدربين الحاليين والجدد بإشراكهم في الدورات وورش العمل ذات العلاقة بتخصصاتهم.
8. ترخيص مؤسسات تدريب خاصة.
9. تجسيد التعاون مع المشروع الالماني TAPooling.
10. تطوير العلاقة مع المجتمع المحلي والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.
11. تفعيل دور الإعلام وبرامجه في مجال التدريب والتعليم المهني بعامة، وفي تعزيز الاتجاهات الإيجابية نحو العمل، ونحو مشاركة المرأة في التدريب والتعليم المهني.
12. اضافة تخصصات جديدة يطلبها سوق العمل.
13. تحديث المناهج بحيث تستجيب لمتطلبات سوق العمل.

السياسة الثانية: الاستمرار في تطوير الجانبين الهيكلي والقانوني للتدريب المهني

ان توفير المناخ التنظيمي والقانوني الملائم يؤدي الى التحسين التنظيمي والإداري ويدعم مرونة الإجراءات ويوفر مقومات تحقيق الإنجازات والأهداف المخططة. وبسبب التغيرات التي تحصل على أرض الواقع، يتحتم الاستمرار في تطوير الجوانب الهيكلية والادارية والقانونية لتبقى مناسبة لما يطرأ من تغيرات. خلال هذه الخطة، سيتم التركيز على الأمور التالية:

1. تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتدريب والتعليم المهني والتقني في فلسطين.
2. تفعيل المجلس الأعلى للتدريب والتعليم المهني والتقني، والمجلس التنفيذي.
3. إنشاء الهيئة العامة للتدريب والتعليم المهني.
4. تفعيل ومأسسة وتحسين القنوات والروابط بين جانبي العرض والطلب في التدريب والتعليم المهني. ويشمل هذا التشريعات، ونظم المعلومات، والبحث والتطوير، ومأسسة العلاقات والصلات، والتصنيف المهني والمعايير المهنية، والشهادات، والاعتماد والترخيص، ونظام ضمان الجودة، والإرشاد المهني، وخدمات التشغيل....الخ.
5. تطبيق التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 ومتابعة اعداد التصنيف الفلسطيني للمهن والمعايير المهنية .
6. إقرار والبدء بتطبيق قانون تنظيم العمل المهني للقطاعات الاقتصادية ذات الأولوية.
7. استمرار العمل على إنشاء صندوق تمويل التدريب والتعليم المهني.
8. تعديل وتطوير الأنظمة الإدارية والمالية لمنظومة التدريب المهني.

الهدف الاستراتيجي الثالث: تعاونيات منظمة وتحقق عائداً ذا تأثير فعال على التطور الاقتصادي والاجتماعي

لتحقيق هذا الهدف، تم تبني السياسات التالية:

السياسة الأولى: الاستمرار في العمل على التطوير الهيكلي والقانوني للحركة التعاونية

للقطاع التعاوني دور مهم في تعزيز وتطوير العلاقات المجتمعية بخاصة بين القطاعات الزراعية والاقتصادية. ولتفعيل هذا الدور، لابد من وجود قانون عصري يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من جهة، ووجود هياكل إدارية وتنظيمية على مستوى عالي من جهة أخرى. وللاستمرار في تحديث الهياكل والقوانين لهذا القطاع، سيتم أجراء التدخلات التالية ضمن فترة هذه الخطة:

1. متابعة إقرار قانون فلسطيني للتعاون ومتابعة إعداد وإقرار اللوائح والانظمة المنبثقة عنه.
2. اعداد مستلزمات استحداث الهيئة العامة لتنظيم العمل التعاوني والتي تتضمن الهيكلية واللوائح والخطط التنفيذية والمقرات والاحتياجات.
3. استمرار العمل على إنشاء صندوق لتمويل الجمعيات التعاونية (بنك تعاوني) يتضمن اعداد مسودة النظام وتنسيق عملية التمويل وتعزيز نظم المراقبة والمتابعة والتقييم.
4. استمرار العمل على انشاء المعهد التعاوني.

السياسة الثانية: استمرار التعاون مع الجهات المحلية (حكومية وغير حكومية) والجهات الخارجية من أجل تطوير القطاع التعاوني.

تعتبر عملية تعزيز علاقات الشراكة مع المؤسسات الداعمة للجمعيات التعاونية من العناصر المهمة الواجب توفرها للنهوض بالحركة التعاونية في فلسطين وتطويرها. فعلاقات الشراكة هذه تسهم في زيادة الإنتاج المحلي وبالتالي تدعم الاقتصاد الفلسطيني. ومن التدخلات التي ستقوم بها وزارة العمل ضمن مبدأ الشراكة مع المؤسسات الأخرى خلال الخطة الحالية ما يلي:

1. متابعة مشروع المركز التعاوني السويدي المتعلق بإعداد الهيكلة للهيئة العامة لتنظيم العمل التعاوني وكذلك مسودة اللوائح الداخلية لتنظيم عمل الهيئة العامة لتنظيم العمل التعاوني ومسودة خطة تنفيذيه لإنشاء الهيئة تتضمن توفير احتياجاتها من الأموال والموظفين والاحتياجات الأخرى.
2. متابعة المشاريع المتعلقة بتمكين الجمعيات النسوية والممول من ILO وغيرها من المؤسسات.
3. تعزيز وتفعيل العلاقة والتواصل مع مختلف الدول والجهات والمؤسسات الخارجية المهتمة بالعلاقة مع الحركة التعاونية في فلسطين.

السياسة الثالثة: القيام بالمهام المنوطة بالموظفين من كلا الجنسين بفاعلية وكفاءة في خدمة القطاع التعاوني

سيتم أجراء التدخلات التالية:

1. تطوير قدرات الموظفين من كلا الجنسين في مؤسسات وجمعيات القطاع التعاوني من خلال اشراكهم في ورش عمل ودورات ذات علاقة بطبيعة عملهم.
2. تطوير قاعدة بيانات للقطاع التعاوني تخدم في استخراج احصاءات واعداد تقارير حول الانشطة المختلفة لهذا القطاع.

3. دمج المرأة ودمج كل من الشباب وذوي الاحتياجات الخاصة من كلا الجنسين في الحركة التعاونية.
4. تفعيل دور النشاط الاعلامي كأداة فاعلة في نشر الفكر التعاوني بين المواطنين من كلا الجنسين.
5. تعزيز مبدأ اللامركزية الإدارية في العمل التعاوني، وتعزيز الدور الرقابي والتنظيمي إدارياً ومالياً.

الهدف الاستراتيجي الرابع: منشآت قطاع العمل ملتزمة بالقوانين واللوائح التنفيذية والقرارات ذات الصلة وصولاً الى العمل اللائق لجميع العاملين فيها

لتحقيق هذا الهدف، تم تبني السياسات التالية:

السياسة الأولى: الرقابة على تطبيق القانون في شروطه وظروفه.

التدخلات:

1. تنظيم وتمكين خدمات التفتيش المقدمة الى العاملين والعاملات في المنشآت.
2. مراجعة القوانين والأنظمة لضمان تطبيق معايير التفتيش في أماكن العمل بشكل أفضل.

السياسة الثانية: الحد من عمالة الأطفال وتنظيم عمالة الأحداث.

التدخلات:

1. تفعيل اللجنة الوطنية لعمل الأطفال.
2. مراجعة قرار وزير العمل بلأعمال والصناعات الخطرة أو الضارة بالصحة التي لا يجوز تشغيل الأحداث فيها.
3. التأكد من تطبيق نظام عمل الإحداث.

السياسة الثالثة: تعزيز الوعي القانوني والوقائي بين طرفي الإنتاج.

التدخلات:

1. القيام بحملات توعوية وارشاد لطرفي الانتاج من كلا الجنسين تتعلق بتشريعات العمل.
2. إعداد وطباعة وتوزيع وسائل توعوية مختلفة (نشرات، بوسترات،...،الخ).
3. القيام بعدد من الورش التثقيفية والتوعوية للعمال.

السياسة الرابعة: تعزيز إجراءات السلامة والوقاية بالتقليل من إصابات العمل.

التدخلات:

1. تعزيز عمل الهيئة الوطنية للسلامة والصحة المهنية.
2. التأكد من تطبيق معايير الصحة والسلامة المهنية داخل المنشآت، بما في ذلك تلك المتعلقة بالنساء.

الهدف الاستراتيجي الخامس: علاقات عمل مستقرة وحوار اجتماعي راسخ وديمقراطية نقابية يحميها ويكفلها القانون في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لتحقيق هذا الهدف، تم تبني السياسات التالية:

السياسة الأولى: تفعيل وتطوير لجنة السياسات العمالية على المستوى الوطني وتعزيز الحوار الاجتماعي وتعزيز قدرات جميع الأطراف.

التدخلات:

1. رفع مستوى الوعي بأحكام القانون واليات الحوار الاجتماعي لدى الشركاء الاجتماعيين وتوفير اطار مشترك يضم أطراف الانتاج الثلاث ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة.
2. تعزيز اللجان الثلاثية الخاصة بالحوار الاجتماعي وضمان مشاركة الشركاء الاجتماعيين في رسم السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي لها علاقة بتطوير واستقرار قطاع العمل.
3. عقد المؤتمر الوطني للحوار الاجتماعي.
4. تشكيل المجلس الاستشاري للحوار الاجتماعي الاقتصادي بالمشاركة مع أطراف الانتاج ومؤسسات المجتمع المدني.
5. تعزيز قدرات لجنة الحوار الاجتماعي الرئيسية واللجان المحلية.

السياسة الثانية: المساهمة في إعادة تنظيم وتفعيل الحركة النقابية، وتوفير المساعدة الفنية لها لتحسين قدراتها.

التدخلات

1. استمرار العمل على توفير إطار قانوني يحكم عمل المنظمات النقابية، ويساهم في توجيه الحوار الثلاثي ضمن آليات محدده.
2. تعزيز وتطوير اليات المفاوضات الجماعية والحد من النزاعات الجماعية والفردية.
3. تعزيز قدرة المنظمات النقابية وتنظيم أوضاعها وفق القانون.
4. استمرار العمل مع الجهات ذات العلاقة لإقرار قانون العمل النقابي.

الهدف الاستراتيجي السادس: الوصول الى نظام ضمان اجتماعي شامل وعصري في دولة فلسطين

لتحقيق هذا الهدف، تم تبني السياسات التالية:

السياسة الأولى: تحسين المعرفة والقدرات المؤسسية لأطراف الحوار الاجتماعي الثلاثة لتتمكن من انشاء نظام تأمين اجتماعي شامل.

التدخلات

1. تنفيذ اربع ورش عمل لأطراف الحوار الاجتماعي الثلاثة تضم متدربين من كلا الجنسين بهدف بناء قدراتهم في مجال فهم مبادئ الضمان الاجتماعي وسياساته وادارته وتمويله.
2. اعداد دراسة اكتوارية حول تنفيذ خطة معاشات التقاعد للعاملين والعاملات في القطاع الخاص، وتغطي الشيخوخة والعجز.
3. اعداد دراسة بهدف تحديد الوسائل الأفضل في إدارة خطة الضمان الاجتماعي الوطني.

السياسة الثانية: اعداد اطار قانوني لنظام الضمان الاجتماعي يتوافق مع معايير منظمة العمل الدولية.

التدخلات:

1. قيام خبراء من أطراف الحوار الاجتماعي الثلاثة بالمساهمة في إعداد مسودة الإطار القانوني لنظام الضمان الاجتماعي المقترح وادارته.
2. تنظيم ورشة عمل توعوية تتناول نظام الضمان الاجتماعي المقترح وتستهدف الهيئات المكونة للحوار الاجتماعي.

السياسة الثالثة: انشاء جسم اداري للضمان الاجتماعي في وزارة العمل.

التدخلات:

1. تدريب موظفي الوزارة من كلا الجنسين ذوي العلاقة بالضمان الاجتماعي ورفع مستوى قدراتهم في هذا المجال.
2. التشبيك مع المؤسسات المحلية والخارجية ذات العلاقة.

الأدوار والمسؤوليات المؤسسية

تلعب العديد من المؤسسات الوطنية (حكومية أو غير حكومية) والأجنبية دوراً بارزاً في تنفيذ هذه الخطة من خلال مشاركتها في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية ببرامجها ومشاريعها المختلفة. وفيما يلي أسماء هذه المؤسسات والدور الذي تلعبه كل منها.

وزارة العمل: تعتبر المسؤول الرئيسي عن قطاع العمل، حيث تقوم بإعداد الخطط المختلفة لعمل هذا القطاع وتطويره، وتنفيذ هذه الخطط بما يخدم مصلحة القطاع وبالتالي مصلحة المواطنين، اضافة الى مشاركتها الجهات الأخرى (منها وزارتي التخطيط والمالية) في استقطاب التمويل اللازم لتنفيذ البرامج والمشاريع الخاصة بقطاع العمل.

المجلس التشريعي: دور تشريعي رقابي، إضافة الى إقرار الموازنة.

رئاسة مجلس الوزراء: وضع الاستراتيجيات واعتماد الموازنة، إضافة الى متابعة الانجاز والتنسيق على مستوى الوزراء.

السلطة القضائية: اصدار قرارات في مجال قطاع العمل تصبح ملزمة بعد استنفاذ طرق الطعن

وزارة التخطيط والتنمية الادارية: تساعد في إعداد الخطة الاستراتيجية وتوفير التمويل لتنفيذها ومتابعة التنفيذ.

وزارة المالية: رصد الموازنة الجارية لوزارة العمل، كما تقوم بتمويل بعض الانشطة والمشاركة في الاشراف عليها.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مشارك رئيسي في تطوير برنامج معلومات سوق العمل، اضافة الى توفير البيانات الاحصائية ذات العلاقة بقطاع العمل.

نقابات العمال واتحادات أصحاب العمل: طرفي انتاج رئيسيين، يشاركون بفعالية في الكثير من اللجان المنبثقة عن قطاعات العمل الفرعية.

منظمة العمل العربية: المساهمة في اصدار القرارات والتشريعات المتعلقة بقطاع العمل في الدول العربية ومنها فلسطين، اضافة الى عقد مؤتمرات وورش عمل ذات علاقة بقطاع العمل تشارك فيها وزارة العمل والجهات الوطنية الأخرى ذات العلاقة.

منظمة العمل الدولية: تحفيز وزارة العمل وأرباب العمل والعمال لتطبيق تشريعات العمل، وتنفيذ مشروع KAB.

منظمات العمل الأهلي والمراكز البحثية: إعداد دراسات ذات علاقة بقطاع العمل والمشاركة في لجان مختلفة.

مؤسسات دولية (SCC, GIZ، البنك الاسلامي للتنمية): تمويل مشاريع تتعلق بقطاع العمل.

الدول المانحة: تقديم مساعدات مالية وفنية.

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	العمل
الهدف الاستراتيجي:	الحد من معدلات البطالة والفقر المرتفعة من خلال تدخلات تسهم في ايجاد فرص عمل لائقة لكلا الجنسين
السياسة:	تطوير وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل بمشاركة الأطراف ذات العلاقة
الوضع في الفترة الواقعة بين عامي 2011 و2013:	تم اطلاق الاستراتيجية الوطنية للتشغيل العام 2011، وقد بوشر بتطبيق عدد من التدخلات مثل صندوق التشغيل ومجال التشغيل.
التوجه المقترح للسياسة:	الاستمرار بالعمل ضمن ما جاء بالاستراتيجية من أجل الوصول الى زيادة نسبة المشتغلين وبالتالي تخفيض معدل البطالة.
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	ارتفاع معدلات البطالة والفقر مما يؤثر على السلم الاجتماعي وبناء الدولة.
مجال السياسة	

	بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها
√	استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
	إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
	تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
√	مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
	تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً وإقليمياً ودولياً

الآثار التي ستخلفها السياسة:	تخفيض معدل البطالة تدريجياً

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	العمل
الهدف الاستراتيجي:	الحد من معدلات البطالة والفقر المرتفعة من خلال تدخلات تسهم في ايجاد فرص عمل لائقة لكلا الجنسين
السياسة:	استمرار العمل على انشاء الهيئة العامة للتشغيل
الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2011 و2013:	ادرجت ضمن الخطة ولم يتم انشاء الهيئة لعدم توفر غطاء مالي
التوجه المقترح للسياسة:	ترحيل هذا البند الى خطة 2014-2016
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	وجود هيئة للتشغيل شبه مستقلة يسهم بشكل أكثر فعالية في الحد من الارتفاع الكبير في نسب البطالة ومعدلات الفقر.
مجال السياسة	

	بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها
√	استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
	إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
	تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
√	مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
	تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً وإقليمياً ودولياً

الآثار التي ستخلفها السياسة:	تخفيض تدريجي في نسب البطالة ومعدلات الفقر

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	العمل
الهدف الاستراتيجي:	الحد من معدلات البطالة والفقر المرتفعة من خلال تدخلات تسهم في ايجاد فرص عمل لائقة لكلا الجنسين
السياسة:	توفير الدعم للصندوق الوطني للتشغيل وزيادة تفعيله
الوضع في الفترة الواقعة بين عامي 2011 و2013:	تم إعادة تفعيل وإحياء الصندوق والإعلان عن إطلاق عمله خلال الخطة 2011-2013 وهو ألان في مرحلة التشغيل مجموعة من البرامج
التوجه المقترح للسياسة:	الاستمرار في عمل الصندوق وربطه بالهيئة العامة للتشغيل عند انشاءها
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	تأهيل وتشغيل أعداد من المتعطلين ضمن برامج محددة يتبناها الصندوق بهدف تخفيض نسبة البطالة.
مجال السياسة	

	بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها
	استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
	إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
	تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
√	مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
√	تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً وإقليمياً ودولياً

الآثار التي ستخلفها السياسة:	1. زيادة أعداد مشاريع التشغيل الذاتي خاصة لخريجي مراكز التدريب المهني 2. زيادة فرص التشغيل لخريجي الجامعات من خلال برامج تمكين ينتسبون اليها. 3. زيادة الوعي لدى العاملين في المنشآت سيما العاملون في الأعمال الخطرة وذلك من خلال تمكين كوادر نقابات العمال الذين بدورهم سينقلون خبراتهم الى العمال. 4. تثبيت الأسر المحاذية للجدار في أراضيهم من خلال تطوير مهارتهم وتمكينهم اقتصادياً ومساعدتهم على انشاء مشاريع مربحة لهم. 5. رفع معنويات ذوي الاحتياجات الخاصة من من خلال تمكينهم وتأهيلهم ومساعدتهم على اقامة مشاريع اقتصادية خاصة بهم

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	العمل
الهدف الاستراتيجي:	الحد من معدلات البطالة والفقر المرتفعة من خلال تدخلات تسهم في ايجاد فرص عمل لائقة لكلا الجنسين
السياسة:	تفعيل دور قاعدة بيانات نظام معلومات سوق العمل في تنمية التشغيل
الوضع في الفترة الواقعة بين عامي 2011 و2013:	أنجزت عملية تحديث نظام المعلومات برمجياً ولكنها ستبقى عملية مستمرة، كما بدأت عملية تشغيل النظام في مديريات العمل من خلال تسجيل بيانات القوى العاملة والمنشآت على النظام واصدار التقارير الاحصائية.
التوجه المقترح للسياسة:	الاستمرار في عملية تسجيل البيانات المتعلقة بالقوى العاملة والمنشآت واصدار التقارير الاحصائية.
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	توخي الدقة والسرعة في حفظ البيانات وتنفيذ المهام المحددة، والحصول على تقارير احصائية سريعة تسهم في عمليات تخطيط القوى العاملة والبرامج والمشاريع التي يمكن الاستفادة منها للحصول على النتائج المرجوة من تنفيذ الخطط.
مجال السياسة	

	بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها
√	استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
	إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
	تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني

	مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
√	تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً وإقليمياً ودولياً

الآثار التي ستخلفها السياسة:	1. الحصول على قواعد بيانات وسجلات ادارية لقطاع العمل تكون شاملة وفاعلة. 2. بناء خطط مختلفة ورسم سياسات للوزارة ترتكز على تقارير ودراسات تعتمد على بيانات دقيقة ومحدثة. 3. باحثون عن العمل قادرون على استعراض فرص العمل المعروضة والتقدم للفرص المناسبة لهم. 4. تسريع عمليات الموائمة بين الفرص المعروضة والطلب عليها واختيار من يحقق الشروط لشغل الفرص المعروضة. 5. توفير قاعدة بيانات لإعلانات الوظائف في وسائل الإعلام ومدى الاستفادة منها في تشغيل العاطلين.

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	العمل
الهدف الاستراتيجي:	الحد من معدلات البطالة والفقر المرتفعة من خلال تدخلات تسهم في ايجاد فرص عمل لائقة لكلا الجنسين
السياسة:	الاستمرار في تحديث وتطوير وتقديم خدمات التشغيل
الوضع في الفترة الواقعة بين عامي 2011 و2013:	تم وبالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني والتقني تجهيز 7 مكاتب تشغيل نموذجية في مديريات عمل المحافظات، كما تم فتح مكاتب للتشغيل والتوظيف في الجامعات الفلسطينية.
التوجه المقترح للسياسة:	1. العمل على تحديث مكاتب التشغيل التي لم تحدث ضمن الخطة السابقة، واستحداث مكاتب فرعية حيثما اقتضت الضرورة ذلك. 2. تطوير مهارات موظفي التشغيل من خلال اشراكهم في دورات وورش عمل ذات علاقة بطبيعة عملهم وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة بالوزارة. 3. العمل على تعيين موظفين جدد لسد النقص الحاصل في عدد الموظفين تدريجياً.
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	تقديم الخدمة للمواطنين بكفاءة أكثر وسرعة أكبر
مجال السياسة	

	بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها
√	استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية

	إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
	تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
√	مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
	تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً وإقليمياً ودولياً

الآثار التي ستخلفها السياسة:	تقديم خدمات التشغيل بشكل فعال لأكبر عدد ممكن من القوى العاملة ورفع مستوى الثقة بين المواطن وموظف التشغيل.

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	العمل
الهدف الاستراتيجي:	تدريب مهني منظم وفعال في رفد سوق العمل بما يحتاجه من العمالة الماهرة وشبه الماهرة من كلا الجنسين
السياسة:	الاستمرار في تقديم خدمات التدريب المهني والتوسع بها افقياً وعمودياً
الوضع في الفترة الواقعة بين عامي 2011 و2013:	تم تقديم خدمات التدريب المهني في مراكز التدريب الحكومية، والشروع ببناء جزء من الأنظمة الفنية المتعلقة بتطوير منظومة التعليم والتدريب المهني حسب الاستراتيجية الوطنية للمنظومة 2010 من خلال عدد من المشاريع مثال: مشروع الإطار الوطني للمؤهلات *NQF*، تطوير الموارد البشرية *HRD* ، التصنيف الفلسطيني للمهن *POC*
التوجه المقترح للسياسة:	الاستمرار في هذه السياسةبالتعاون مع الأطراف الخارجية والداخلية
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	1. رفد سوق العمل بالعمالة الماهرة، ضعف نسب الالتحاق ببرامج التدريب المهني مقارنة بدول الجوار
مجال السياسة	

	بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها
	استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
	إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
√	تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
√	مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية

√	تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً وإقليمياً ودولياً

الآثار التي ستخلفها السياسة:	التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في خفض نسب البطالة، وتشغيل النساء. بالإضافة إلى تطوير الأنظمة الفنية المتعلقة بالتدريب المهني مثل التصنيف المهني والمناهج والمعايير المهنية

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	العمل
الهدف الاستراتيجي:	تدريب مهني منظم وفعال في رفد سوق العمل بما يحتاجه من العمالة الماهرة وشبه الماهرة من كلا الجنسين
السياسة:	الاستمرار في تطوير الجانبين الهيكلي والقانوني للتدريب المهني
الوضع في الفترة الواقعة بين عامي 2011 و2013:	تم البدء بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني والتي تركز بشكل كبير على الجانب الهيكلي للمنظومة
التوجه المقترح للسياسة:	الوصول إلى قانون للتدريب المهني يحتوى على كافة القضايا الفنية والإدارية والبيئة الملائمة
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	تحقيق الأهداف الاستراتيجية العامة ضمن منظومة مؤسسة تضمن معايير الجودة والتميز ومواكبة التطورات التكنولوجية والعالمية الأخرى

مجال السياسة	
	بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها
√	استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
	إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
√	تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
√	مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
√	تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً وإقليمياً ودولياً

الآثار التي ستخلفها السياسة:	زيادة فعالية هذا القطاع في تحقيق الأهداف المرجوة منه في زيادة الإنتاجية والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والرفع من شأن منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	العمل
الهدف الاستراتيجي:	تعاونيات منظمة وتحقق عائد ذا تأثير فعال على التطور الاقتصادي والاجتماعي
السياسة:	استمرار العمل على التطوير الهيكلي والقانوني للحركة التعاونية
الوضع في الفترة الواقعة بين عامي 2011 و2013:	لم يقر القانون الفلسطيني للتعاون، وما زال هذا القانون بانتظار صدور المرسوم الرئاسي بشأنه. لم يتم استحداث الهيئة العامة لتنظيم العمل التعاوني، بانتظار صدور مرسوم رئاسي لقانون التعاون. لم يتم انجاز إنشاء صندوق لتمويل الجمعيات التعاونية (بنك تعاوني)
التوجه المقترح للسياسة:	متابعة إقرار القانون الفلسطيني للتعاون. متابعة استحداث الهيئة العامة لتنظيم العمل التعاوني. متابعة انجاز إنشاء صندوق لتمويل الجمعيات التعاونية (بنك تعاوني).
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	قانون التعاون المطبق حالياً قديم ويوجد ازدواجية في تطبيقه بين الضفة والقطاع وجود هيئة مستقلة للتعاون يخدم القطاع التعاوني بشكل أفضل وأشمل
مجال السياسة	

√	بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها
√	استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
	إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان

√	تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
√	مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
	تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً وإقليمياً ودولياً

الآثار التي ستخلفها السياسة:	1. توفير بيئة تشريعية حديثة للعمل التعاوني 2. استقلالية الحركة التعاونية 3. توفير دعم فني للجمعيات لتطوير أنظمتها الإدارية والمالية والتخطيط لأنشطتها الرئيسية

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	العمل
الهدف الاستراتيجي:	تعاونيات منظمة وتحقق عائد ذا تأثير فعال على التطور الاقتصادي والاجتماعي
السياسة:	استمرار التعاون مع الجهات ذات العلاقة من أجل تطوير القطاع التعاوني
الوضع في الفترة الواقعة بين عامي 2011 و2013:	تحققت بعض الانجازات في هذا المجال إلا أنها غير كافية وقابلة للتحسين.
التوجه المقترح للسياسة:	1. تعزيز قدرة الجمعيات التعاونية في الاعتماد على ذاتها. 2. زيادة العضوية في الجمعيات التعاونية. 3. زيادة نسبة التزام أعضاء الجمعيات التعاونية في تسديد اشتراكاتهم. 4. تعزيز نظم المتابعة للقروض التي تمنح للجمعيات التعاونية.
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	مستوى التعاون بين الجمعيات التعاونية وبين الاتحادات وغيرها من الأطراف ذات العلاقة لا زالت ضعيفة و بحاجة إلى تفعيل. ما زالت الجمعيات التعاونية تعتمد على المنح الخارجية والدعم الخارجي ولا تعتمد في إقامة مشاريعها وتمويل أنشطتها على مصادرها الذاتية.
مجال السياسة	

	بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها
√	استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية

	إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
√	تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
	مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
	تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً وإقليمياً ودولياً

الآثار التي ستخلفها السياسة:	1. تحسين مستوى التنسيق بين كافة الجهات ذات العلاقة بالعمل التعاوني. 2. توفير التمويل للجمعيات التعاونية بشروط معقولة ومن المصادر المختلفة بما في ذلك التمويل الإسلامي. 3. تحسين الوضع المالي للجمعيات التعاونية المنتجة. 4. الاتجاه نحو التمويل الذاتي للجمعيات التعاونية

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	العمل
الهدف الاستراتيجي:	تعاونيات منظمة وتحقق عائد ذا تأثير فعال على التطور الاقتصادي والاجتماعي
السياسة:	الاستمرار في القيام بالأعمال اليومية بفاعلية وكفاءة في خدمة القطاع التعاوني
الوضع في الفترة الواقعة بين عامي 2011 و2013:	الوعي التعاوني موجود لكنه ضعيف
التوجه المقترح للسياسة:	1. نشر المبادئ والثقافة التعاونية بين كافة فئات المجتمع. 2. تدريب كوادر الجمعيات التعاونية في مجالات إدارية وفنية وفي التشريعات القائمة. 3. تقديم الإرشاد التعاوني لأعضاء مجالس الإدارة والموظفين.
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	1. اهمية القطاع التعاوني في التنمية الاقتصادية. 2. الغالبية العظمى من الجمعيات التعاونية تدار مباشرة من قبل أعضاء مجلس الإدارة يعملون تطوعا ولا تعتمد هذه الجمعيات على موظفين مختصين أو لديهم خبرة في إدارة الأعمال.
مجال السياسة	

√	بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها
	استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
	إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
√	تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني

√	مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
	تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً وإقليمياً ودولياً

الآثار التي ستخلفها السياسة:	1. بناء قدرات مجالس الإدارة وكادر الجمعيات التعاونية. 2. تعزيز حاكمية الجمعيات التعاونية. 3. تعزيز مستوى المشاركة الاقتصادية لدى أعضاء الجمعيات التعاونية وتعزيز الاقتصاد الوطني عموماً.

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	العمل
الهدف الاستراتيجي:	منشآت قطاع العمل ملتزمة بالقوانين واللوائح التنفيذية والقرارات ذات الصلة وصولاً الى العمل اللائق لجميع العاملين فيها
السياسة:	تعزيز الرقابة على تطبيق قانون العمل في شروطه وظروفه بهدف تعزيز إجراءات السلامة والصحة المهنية والحد من عمالة الأطفال وتنظيم عمل الأحداث.
الوضع في الفترة الواقعة بين عامي 2011 و2013:	تسجيل حوالي 9040 انتهاك للقانون يتركز معظمها حول عدم تطبيق بنود السلامة والصحة المهنية، والتأمين ضد إصابات العمل، والإجازات، والأجور، وتنامي ظاهرة عمل الأطفال.
التوجه المقترح للسياسة:	تعزيز الرقابة على المنشآت من حيث التزام العاملين فيها بشروط السلامة والصحة المهنية.
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	رفع نسبة المنشآت الملتزمة بالقانون بنحو 9% لتصل إلى 9125 منشأة حتى نهاية العام 2016 من إجمالي المنشآت الخاضعة للقانون والبلغ عددها نحو 55000 منشأة.
مجال السياسة	

	بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها
	استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
	إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
√	تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
√	مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
√	تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً وإقليمياً ودولياً

الآثار التي ستخلفها السياسة:	تعزيز العمل اللائق في فلسطين برفع نسبة المنشآت الملتزمة بالقانون. وزيادة الوعي لدى العاملين بحقوقهم وواجباتهم وبالإجراءات التي يجب إتباعها للحفاظ على سلامتهم.

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	العمل
الهدف الاستراتيجي:	علاقات عمل مستقرة وحوار اجتماعي راسخ وديمقراطية نقابية يحميها ويكفلها القانون في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
السياسة:	تفعيل وتطوير لجنة السياسات العمالية على المستوى الوطني وتعزيز الحوار الاجتماعي وتعزيز قدرات جميع الأطراف
الوضع في الفترة الواقعة بين عامي 2011 و2013:	انتظام في عمل لجنة السياسات العمالية
التوجه المقترح للسياسة:	عقد مؤتمر للحوار الاجتماعي وتفعيل المجلس الاقتصادي الاجتماعي
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	تطوير ومأسسة الحوار الاجتماعي
مجال السياسة	

	بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها
√	استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
√	إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
√	تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
√	مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
	تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً وإقليمياً ودولياً

الآثار التي ستخلفها السياسة:	ترسيخ ثقافة الحوار بين الشركاء الاجتماعيين. مأسسة الحوار الاجتماعي. تعزيز التعاون والتنسيق بين الشركاء الاجتماعيين. المساهمة في حل العديد من القضايا العمالية.

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	العمل
الهدف الاستراتيجي:	علاقات عمل مستقرة وحوار اجتماعي راسخ وديمقراطية نقابية يحميها ويكفلها القانون في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
السياسة:	المساهمة في إعادة تنظيم وتفعيل الحركة النقابية، وتوفير المساعدة الفنية لها لتحسين قدراتها
الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2011 و2013:	امتداد لنفس السياسة
التوجه المقترح للسياسة:	تهدف هذه السياسة الى صياغة القطاع النقابي ليكون مساهماً اساسياً في استقرار علاقات العمل والتنمية الاجتماعية
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	متطلبات النهوض بالقطاع النقابي وانحسار الإمكانيات المالية لوضع خيارات اشمل
مجال السياسة	

	بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها
	استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
	إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
√	تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
√	مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
	تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً وإقليمياً ودولياً

الآثار التي ستخلفها السياسة:	تحسين الانتاجية كما ونوعاً تعزيز الشراكة في اتخاذ القرار الحد من نزاعات العمل

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	العمل
الهدف الاستراتيجي:	الوصول الى نظام ضمان اجتماعي شامل يغطي جميع السكان في دولة فلسطين
السياسة:	تحسين المعرفة والقدرات المؤسسية لأطراف الحوار الاجتماعي الثلاثة لتتمكن من انشاء نظام تأمين اجتماعي شامل.
الوضع في الفترة الواقعة بين عامي 2011 و2013:	اعتماد نظام حماية اجتماعية يحمي العمال وعائلاتهم ويغطي الشيخوخة والعجز والوفاة بالاضافة الى اصابات العمل والامومة
التوجه المقترح للسياسة:	تنفيذ ورش عمل ثلاثية لبناء القدرات حول مبادئ الضمان الاجتماعي اعداد دراسة اكتوارية حول خطة معاشات التقاعد
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	بناء الجدوى المالية والاقتصادية والاجتماعية للمؤسسة الثلاثية وصندوق الضمان الاجتماعي
مجال السياسة	

	بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها
√	استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
	إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
	تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
√	مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
	تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً وإقليمياً ودولياً

الآثار التي ستخلفها السياسة:	فريق عمل كفوء في ادارة مؤسسة وصندوق الضمان الاجتماعي

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	العمل
الهدف الاستراتيجي:	الوصول الى نظام ضمان اجتماعي شامل يغطي جميع السكان في دولة فلسطين
السياسة:	اعداد اطار قانوني لنظام الضمان الاجتماعي يتوافق مع معايير منظمة العمل الدولية
الوضع في الفترة الواقعة بين عامي 2011 و2013:	بلورة سياسة تشريعية لمفاصل ومحاور القانون المقترح
التوجه المقترح للسياسة:	المساهمة في اعداد مسودة (مذكرة سياسة تشريعية) لاطار العمل القانوني وتنظيم ورش عمل توعوية للاطراف الثلاثة
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	بيئة تشريعية ناظمة للمساهمات والمنافع، وحوكمة ادارة الموارد المالية لصندوق الضمان الاجتماعي
مجال السياسة	

√	بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها
√	استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
	إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
	تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
	مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
	تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً وإقليمياً ودولياً

الآثار التي ستخلفها السياسة:	ضمان العيش الكريم للعمال واسرهم وحماية اجتماعية من مخاطر العمل

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	العمل
الهدف الاستراتيجي:	الوصول الى نظام ضمان اجتماعي شامل يغطي جميع السكان في دولة فلسطين
السياسة:	انشاء جسم اداري للضمان الاجتماعي في وزارة العمل.
الوضع في الفترة الواقعة بين عامي 2011 و2013:	اجراء المشاورات الحكومية والثلاثية حول مهام الجسم الاداري والهيكل المقترح
التوجه المقترح للسياسة:	تعديل هيكلية وزارة العمل باضافة جسم اداري للضمان الاجتماعي. بناء قدرات العاملين في الوزارة في مجال الضمان الاجتماعي.
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	تعزيز دور الحكومة من حيث الادارة والاشراف والتنظيم لمنظومة الضمان الاجتماعي
مجال السياسة	

√	بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها
√	استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
	إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
	تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
	مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
	تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً وإقليمياً ودولياً

الآثار التي ستخلفها السياسة:	ضمان اجتماعي منظم وشامل وفعال.

الملحق (ب)

توزيع المسؤوليات

الاستراتيجية القطاعية	قطاع العمل	الهدف الاستراتيجي	خفض معدلات البطالة وتعزيز فرص التشغيل اللائق لكلا الجنسين في إطار تنمية بشرية مستدامة
السياسة	تطوير وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتشغيل بمشاركة الأطراف ذوي العلاقة		

أذكر اسم والدور الرئيسي للمؤسسة أو المؤسسات من داخل الحكومة أو خارجها، التي تضطلع بدور محوري في تنفيذ السياسة

1. المؤسسات الحكومية

المؤسسة		الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	البرامج (عبر أي برنامج/برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
المؤسسة الرئيسية	وزارة العمل	متابعة عملية التنفيذ والتقييم (الطرف الرئيسي)	التدريب المهني والتشغيل
المؤسسات الحكومية الأخرى			

المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)
مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)		
مؤسسات القطاع الأهلي (اتحاد العمال)	العمل على رصد كل تطورات البطالة في سوق العمل الفلسطيني. محاولة جلب المشاريع الصغيرة للتشغيل. التعاون مع أصحاب العمل في العديد من البرامج والخطط التشغيلية. التعاون مع الحكومة في برمجة الخطط التشغيلية.	• تحفيز عمل اللجان الثلاثية في هذا الجانب. • رعاية الحكومة لعدد من الخطط والمشاريع التشغيلية.
مؤسسات القطاع الخاص		
مؤسسات ومنظمات دولية		
غيرها (حدد)		

الملحق (ب)

توزيع المسؤوليات

الاستراتيجية القطاعية	العمل	الهدف الاستراتيجي	خفض معدلات البطالة وتعزيز فرص التشغيل اللائق لكلا الجنسين في إطار تنمية بشرية مستدامة
السياسة	الاستمرار في العمل على إنشاء الهيئة العامة للتشغيل		

أذكر اسم والدور الرئيسي للمؤسسة أو المؤسسات من داخل الحكومة أو خارجها، التي تضطلع بدور محوري في تنفيذ السياسة

1. المؤسسات الحكومية

المؤسسة		الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	البرامج (عبر أي برنامج/برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
المؤسسة الرئيسية	وزارة العمل	الطرف الرئيسي المشرف على مراحل إنشاء الهيئة	التدريب المهني والتشغيل
المؤسسات الحكومية الأخرى			

2. المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)
مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)		
مؤسسات القطاع الأهلي	تمثيل النقابات في اللجان الثلاثية الخاصة بالتشغيل. المشاركة في الاشراف على تنفيذ الخطط التشغيلية.	• اطلاع النقابات على الخطط المنوي تنفيذها مسبقاً والتشارك فيها. • توفير بيانات ومعلومات حول سوق العمل الفلسطينية.
مؤسسات القطاع الخاص		
مؤسسات ومنظمات دولية		
غيرها (حدد)		

الملحق (ب)

توزيع المسؤوليات

الاستراتيجية القطاعية	العمل	الهدف الاستراتيجي	خفض معدلات البطالة وتعزيز فرص التشغيل اللائق لكلا الجنسين في إطار تنمية بشرية مستدامة
السياسة	زيادة تفعيل الصندوق الوطني للتشغيل وتوفير الدعم المالي له		

أذكر اسم والدور الرئيسي للمؤسسة أو المؤسسات من داخل الحكومة أو خارجها، التي تضطلع بدور محوري في تنفيذ السياسة

1. المؤسسات الحكومية

المؤسسة		الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	البرامج (عبر أي برنامج/برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
المؤسسة الرئيسية	صندوق التشغيل برئاسة وزير العمل	ساهمت الحكومة ممثلة بوزارة العمل بتفعيل وإعادة إطلاق الصندوق الوطني للتشغيل	التدريب المهني والتشغيل
المؤسسات الحكومية الأخرى			

2. المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)
مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)		
مؤسسات القطاع الأهلي	المشاركة في عمليات التخطيط والتنفيذ لخطط المجلس. المشاركة في صنع القراروتنفيذ السياسات المرسومة بشكل عادل.	العمل على استيعاب الكشوفات العمالية للعاطلين عن العمل المعدة من قبل النقابات.
مؤسسات القطاع الخاص		
مؤسسات ومنظمات دولية		
غيرها (حدد)		

الملحق (ب)

توزيع المسؤوليات

الاستراتيجية القطاعية	**العمل**	**الهدف الاستراتيجي**	**خفض معدلات البطالة وتعزيز فرص التشغيل اللائق لكلا الجنسين في إطار تنمية بشرية مستدامة**
السياسة	**تفعيل دور قاعدة بيانات سوق العمل في خدمة قطاع العمل**		

أذكر اسم والدور الرئيسي للمؤسسة أو المؤسسات من داخل الحكومة أو خارجها، التي تضطلع بدور محوري في تنفيذ السياسة

1. المؤسسات الحكومية

المؤسسة		**الدور الرئيسي** (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	**البرامج** (عبر أي برنامج/برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
المؤسسة الرئيسية	وزارة العمل	الجهة المسئولة عن النظام	التدريب المهني والتشغيل
المؤسسات الحكومية الأخرى			

2. المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)
مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)		
مؤسسات القطاع الأهلي	العمل على تجميع كافة المعلومات البيانية الخاصة بالعاطلين عن العمل. توعية العمال في اطار اهمية البيانات التشغيلية.	تزويد النقابات من قبل الجهات الرسمية باي مسوغات لمعلومات البطالة
مؤسسات القطاع الخاص		
مؤسسات ومنظمات دولية		
غيرها (حدد)		

الملحق (ب)

توزيع المسؤوليات

الاستراتيجية القطاعية	**العمل**	**الهدف الاستراتيجي**	**خفض معدلات البطالة وتعزيز فرص التشغيل اللائق لكلا الجنسين في إطار تنمية بشرية مستدامة**
السياسة	**الاستمرار في تحديث وتطوير خدمات التشغيل وتقديمها للمواطنين**		

أذكر اسم والدور الرئيسي للمؤسسة أو المؤسسات من داخل الحكومة أو خارجها، التي تضطلع بدور محوري في تنفيذ السياسة

1. المؤسسات الحكومية

المؤسسة		**الدور الرئيسي** (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	**البرامج** (عبر أي برنامج/برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
المؤسسة الرئيسية	وزارة العمل	متابعة تقديم خدمات التشغيل للقوى العاملة وتحسينها	التدريب المهني والتشغيل
المؤسسات الحكومية الأخرى			

المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)
مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)		
مؤسسات القطاع الأهلي	تطوير مهارات النقابيين المختصين بالدوائر المتعلقة بعلاقات العمل والتشغيل في النقابلات من خلال اشراكهم في دورات وورش عمل ذات بطبيعة عملهم وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة بالوزارة. الاطلاع على اليات عمل مكاتب التشغيل والتنسيق مع النقابات كل في محافظته.	توفير تمويل للبرامج والخطط المتعلقة بالتوعية والمشاركة في تنفيذها بالخبرات والتجارب.
مؤسسات القطاع الخاص		
مؤسسات ومنظمات دولية		
غيرها (حدد)		

الملحق (ب)

توزيع المسؤوليات

الاستراتيجية القطاعية	العمل	الهدف الاستراتيجي	تدريب مهني منظم وفعال في رفد سوق العمل بما يحتاجه من العمالة الماهرة وشبه الماهرة من كلا الجنسين
السياسة	تطوير خدمات التدريب المهني افقياً وعمودياً بالتعاون مع الأطراف ذات العلاقة والاستمرار في تقديمها للمواطنين		

أذكر اسم والدور الرئيسي للمؤسسة أو المؤسسات من داخل الحكومة أو خارجها، التي تضطلع بدور محوري في تنفيذ السياسة

1. المؤسسات الحكومية

المؤسسة		الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	البرامج (عبر أي برنامج/برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
المؤسسة الرئيسية	وزارة العمل	تقديم خدمات التدريب المهني والتوسع فيها	
المؤسسات الحكومية الأخرى			

المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)
مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)		
مؤسسات القطاع الأهلي	انشاء مراكز تدريب وتأهيل للعمال. ادماج الخريجين في النقابات العمالية كل حسب تخصصه. تمكين عدد من النقابيين في مجال التدريب.	العمل المستمر على متابعة توفير المواد الخام والمستلزمات المتعلقة بدورات التدريب المهني. تسهيل ترخيص المراكز التدريبية واعطاءها مزيداً من الحوافز. عمل دراسات دائمة لاحتياجات سوق العمل.
مؤسسات القطاع الخاص		
مؤسسات ومنظمات دولية		
غيرها (حدد)		

الملحق (ب)

توزيع المسؤوليات

الاستراتيجية القطاعية	**العمل**	**الهدف الاستراتيجي**	**تدريب مهني منظم وفعال في رفد سوق العمل بما يحتاجه من العمالة الماهرة وشبه الماهرة من كلا الجنسين**
السياسة	**الاستمرار في تطوير الجانبين الهيكلي والقانوني للتدريب المهني**		

أذكر اسم والدور الرئيسي للمؤسسة أو المؤسسات من داخل الحكومة أو خارجها، التي تضطلع بدور محوري في تنفيذ السياسة

1. المؤسسات الحكومية

المؤسسة		**الدور الرئيسي** (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	**البرامج** (عبر أي برنامج/برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
المؤسسة الرئيسية	وزارة العمل	العمل على استصدار قانون للتدريب المهني	التدريب المهني والتشغيل
المؤسسات الحكومية الأخرى			

المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)
مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)		
مؤسسات القطاع الأهلي	معرفة احتياجات السوق من التدريب المهني. مساهمة النقابات في عملية الرقابة على وسائل وادوات ونتائج التدريب المهني ملاءمته للسوق المحلي.	توفير المناخ التنظيمي والقانوني. توفير متطلبات التدريب المهني من الأدوات والوسائل.
مؤسسات القطاع الخاص		
مؤسسات ومنظمات دولية		
غيرها (حدد)		

الملحق (ب)

توزيع المسؤوليات

الاستراتيجية القطاعية	**العمل**	**الهدف الاستراتيجي**	**تعاونيات منظمة وتحقق عائداً ذا تأثير فعال على التطور الاقتصادي والاجتماعي**
السياسة	**الاستمرار في العمل على التطوير الهيكلي والقانوني للحركة التعاونية**		

أذكر اسم والدور الرئيسي للمؤسسة أو المؤسسات من داخل الحكومة أو خارجها، التي تضطلع بدور محوري في تنفيذ السياسة

1. المؤسسات الحكومية

المؤسسة		**الدور الرئيسي** (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	**البرامج** (عبر أي برنامج/برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
المؤسسة الرئيسية	وزارة العمل	متابعة إقرار قانون التعاون الجديد وإعداد الأنظمة واللوائح الخاصة به. إعداد الأنظمة واللوائح للهيئة العامة للتعاون وتوفير مقر لها مع تجهيزه. توفير كادر متخصص للهيئة.	مراقبة وتنظيم قطاع العمل والجمعيات التعاونية
المؤسسات الحكومية الأخرى			

المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)
مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)		
مؤسسات القطاع الأهلي	تفعيل انشاء التعاونيات العمالية. توعية العمال في مجال اهمية واهداف التعاونيات. المشاركة في اعداد قانون تعاوني موحد. انشاء صناديق التوفير والبطالة للنقابات.	صياغة قانون تعاوني موحد. تمويل بعض الجمعيات التعاونية.
مؤسسات القطاع الخاص		
مؤسسات ومنظمات دولية		
غيرها (حدد)		

الملحق (ب)

توزيع المسؤوليات

الاستراتيجية القطاعية	العمل	الهدف الاستراتيجي	تعاونيات منظمة وتحقق عائداً ذا تأثير فعال على التطور الاقتصادي والاجتماعي
السياسة	الاستمرار في تطوير القطاع التعاوني بمشاركة الأطراف ذات العلاقة (محلياً وخارجياً)		

أذكر اسم والدور الرئيسي للمؤسسة أو المؤسسات من داخل الحكومة أو خارجها، التي تضطلع بدور محوري في تنفيذ السياسة

1. المؤسسات الحكومية

المؤسسة		الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	البرامج (عبر أي برنامج/برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
المؤسسة الرئيسية	وزارة العمل	تقديم خدمات الإرشاد والتسجيل والمراقبة والتدقيق للقطاع التعاوني تطوير قدرات الكوادر العاملة في القطاع التعاوني إنشاء صندوق تنمية التعاون وتنفيذ برامج تمويل مختلفة تقديم التدريب والدعم الفني للجمعيات التعاونية	مراقبة وتنظيم قطاع العمل والجمعيات التعاونية
المؤسسات الحكومية الأخرى			

2. المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)
مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)		
مؤسسات القطاع الأهلي	التعاون مع وزارة العمل – ادارة التعاون. توعية العمال وتنظيمهم في تعاونيات انتاجية واستهلاكية.	توفير القوانين.
مؤسسات القطاع الخاص		
مؤسسات ومنظمات دولية		
غيرها (حدد)		

الملحق (ب)

توزيع المسؤوليات

الاستراتيجية القطاعية	العمل	الهدف الاستراتيجي	منشآت قطاع العمل ملتزمة بالقوانين واللوائح التنفيذية والقرارات ذات الصلة وصولاً الى العمل اللائق لجميع العاملين فيها
السياسة	تعزيز الرقابة على تطبيق قانون العمل في شروطه وظروفه بهدف تعزيز إجراءات السلامة والصحة المهنية والحد من عمالة الأطفال وتنظيم عمل الأحداث		

أذكر اسم والدور الرئيسي للمؤسسة أو المؤسسات من داخل الحكومة أو خارجها، التي تضطلع بدور محوري في تنفيذ السياسة

1. المؤسسات الحكومية

المؤسسة		الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	البرامج (عبر أي برنامج/برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
المؤسسة الرئيسية	وزارة العمل	مراقبة تطبيق أحكام قانون العمل	مراقبة وتنظيم قطاع العمل والجمعيات التعاونية
المؤسسات الحكومية الأخرى			

2. المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)
مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)		
مؤسسات القطاع الأهلي	توعية العمال. تشكيل لجان السلامة والصحة المهنية. التنسيق المشترك. الحوار الثلاثي الناجح. عقد اتفاقيات عمل جماعي على مختلف المستويات.	توفير الانظمة والقوانين واللوائح التالخيصية والارشادات.
مؤسسات القطاع الخاص		
مؤسسات ومنظمات دولية		
غيرها (حدد)		

الملحق (ب)

توزيع المسؤوليات

الاستراتيجية القطاعية	العمل	الهدف الاستراتيجي	علاقات عمل مستقرة وحوار اجتماعي راسخ وديمقراطية نقابية يحميها ويكفلها القانون في اطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية
السياسة	تفعيل وتطوير لجنة السياسات العمالية على المستوى الوطني وتعزيز الحوار الاجتماعي وتعزيز حوار جميع الأطراف		

أذكر اسم والدور الرئيسي للمؤسسة أو المؤسسات من داخل الحكومة أو خارجها، التي تضطلع بدور محوري في تنفيذ السياسة

1. المؤسسات الحكومية

المؤسسة		الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	البرامج (عبر أي برنامج/برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
المؤسسة الرئيسية	وزارة العمل	دور رئيسي في اللجنة–جهة اختصاص	مراقبة وتنظيم قطاع العمل والجمعيات التعاونية
المؤسسات الحكومية الأخرى	وزارة الاقتصاد		
	وزارة التربية والتعليم العالي		
	وزارة الشؤون الاجتماعية		
	وزارة التخطيط		

2. المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)
مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)		
مؤسسات القطاع الأهلي	تعزيز دور النقابيين في ماهية واهمية لجنة السياسات العمالية ودورها الثلاثي. تعزيز قدرات ممثلي العمال في الحوار الاجتماعي الرئيسية واللجان المحلية.	عقد المؤتمر الوطني للحوار الاجتماعي. تشكيل المجلس الاستشاري للحوار الاجتماعي الاقتصادي بالمشاركة مع اطراف الانتاج ومؤسسات المجتمع المدني.
مؤسسات القطاع الخاص		
مؤسسات ومنظمات دولية		
غيرها (حدد) اللجنة الوطنية لتشغيل النساء		

الملحق (ب)

توزيع المسؤوليات

الاستراتيجية القطاعية	العمل	الهدف الاستراتيجي	علاقات عمل مستقرة وحوار اجتماعي راسخ وديمقراطية نقابية يحميها ويكفلها القانون في اطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية
السياسة	المساهمة في إعادة تنظيم وتفعيل الحركة النقابية، وتحسين قدراتها		

أذكر اسم والدور الرئيسي للمؤسسة أو المؤسسات من داخل الحكومة أو خارجها، التي تضطلع بدور محوري في تنفيذ السياسة

1. المؤسسات الحكومية

المؤسسة		الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	البرامج (عبر أي برنامج/برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
المؤسسة الرئيسية	وزارة العمل	دور رئيسي في العمل النقابي بصفتها جهة اختصاص	مراقبة وتنظيم قطاع العمل والجمعيات التعاونية
المؤسسات الحكومية الأخرى			

2. المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)
مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)		
مؤسسات القطاع الأهلي	اصدار قانون تنظيم العمل النقابي. ابرام اتفاقيات عمل جماعية. عمل نظام خاص بالحريات النقابية والتنظيم النقابي. ضمان حق الاضراب.	التسريع في اقرار قانون التنظيم النقابي.
مؤسسات القطاع الخاص		
مؤسسات ومنظمات دولية (ILO, ALO)		
غيرها (حدد)		

الملحق (ب)

توزيع المسؤوليات

الاستراتيجية القطاعية	**العمل**	**الهدف الاستراتيجي**	**الوصول الى نظام ضمان اجتماعي شامل وعصري في دولة فلسطين**
السياسة	**تحسين المعرفة والقدرات المؤسسية لأطراف الحوار الاجتماعي الثلاثة لتتمكن من انشاء نظام تأمين اجتماعي شامل**		

أذكر اسم والدور الرئيسي للمؤسسة أو المؤسسات من داخل الحكومة أو خارجها، التي تضطلع بدور محوري في تنفيذ السياسة

1. المؤسسات الحكومية

المؤسسة		**الدور الرئيسي** (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	**البرامج** (عبر أي برنامج/برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
المؤسسة الرئيسية	وزارة العمل	دور رئيسي إعداد وتنسيق عمليات تطوير قدرات أطراف الحوار الاجتماعي بموضوع الضمان الاجتماعي بصفتها جهة اختصاص	مراقبة وتنظيم قطاع العمل والجمعيات التعاونية
المؤسسات الحكومية الأخرى			

2. المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)
مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)		
مؤسسات القطاع الأهلي	تنفيذ ورش عمل للعمال من كلا الجنسين بهدف بناء قدراتهم في مجال فهم مبادئ الضمان الاجتماعي وسياساته وادارته وتمويله. المشاركة من قبل العمال بفعالية.	اعداد دراسة اكتوارية حول تنفيذ خطة معاشات التقاعد للعاملين والعاملات في القطاع الخاص، وتغطي الشيخوخة والعجز.
مؤسسات القطاع الخاص		
مؤسسات ومنظمات دولية		
غيرها (حدد)		

الملحق (ب)

توزيع المسؤوليات

الاستراتيجية القطاعية	العمل	الهدف الاستراتيجي	الوصول الى نظام ضمان اجتماعي شامل وعصري في دولة فلسطين
السياسة	اعداد اطار قانوني لنظام الضمان الاجتماعي يتوافق مع معايير منظمة العمل الدولية		

أذكر اسم والدور الرئيسي للمؤسسة أو المؤسسات من داخل الحكومة أو خارجها، التي تضطلع بدور محوري في تنفيذ السياسة

1. المؤسسات الحكومية

المؤسسة		الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	البرامج (عبر أي برنامج/برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
المؤسسة الرئيسية	وزارة العمل	دور رئيسي إعداد وتنسيق والمشاركة في جميع ورش العمل الخاصة بإعداد الاطار القانوني لنظام الضمان الاجتماعي بصفتها جهة اختصاص الرئيسية	مراقبة وتنظيم قطاع العمل والجمعيات التعاونية
المؤسسات الحكومية الأخرى			

2. المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)
مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)		
مؤسسات القطاع الأهلي	المساهمة في اعداد مسودة الاطار القانوني لنظام الضمان الاجتماعي المقترح وادارته. تنظيم ورش عمل ثقافية تتناول الضمان الاجتماعي المقترح وتستهدف الهيئات المكونة للحوار الاجتماعي.	
مؤسسات القطاع الخاص		
مؤسسات ومنظمات دولية		
غيرها (حدد)		

الملحق (ب)

توزيع المسؤوليات

الاستراتيجية القطاعية	العمل	الهدف الاستراتيجي	الوصول الى نظام ضمان اجتماعي شامل وعصري في دولة فلسطين
السياسة	انشاء جسم اداري للضمان الاجتماعي في وزارة العمل		

أذكر اسم والدور الرئيسي للمؤسسة أو المؤسسات من داخل الحكومة أو خارجها، التي تضطلع بدور محوري في تنفيذ السياسة

1. المؤسسات الحكومية

المؤسسة		الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	البرامج (عبر أي برنامج/برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
المؤسسة الرئيسية	وزارة العمل	العمل على تعديل الهيكل التنظيمي لوزارة العمل باضافة وحدة ادارية تتعلق بالضمان الاجتماعي	مراقبة وتنظيم قطاع العمل والجمعيات التعاونية
المؤسسات الحكومية الأخرى			

2. المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)
مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)		
مؤسسات القطاع الأهلي	تدريب النقابيين من كلا الجنسين ورفع مستوى قدراتهم في هذا المجال. التنسيق مع المؤسسات الاهلية ذات العلاقة	توفير المدربين والكفاءات.
مؤسسات القطاع الخاص		
مؤسسات ومنظمات دولية		
غيرها (حدد)		